الاغتيالات الإسرائيلية للقيادات الفلسطينية.. بين الاستنزاف وإعادة إنتاج المقاومة

د/ محمد أحمد صالح

لا يمكن فهم سياسة الاغتيالات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين باعتبارها مجرد أداة أمنية تستهدف أشخاصًا بعينهم، أو وسيلة عسكرية لتحييد قيادات سياسية وعسكرية وميدانية؛ فهي تمثل، في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، سياسة ممتدة تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية والعسكرية والسياسية والنفسية والرمزية. وتستهدف، إلى جانب الأشخاص، التأثير في بنية تنظيمات المقاومة الفلسطينية، وإرباك قدرتها على اتخاذ القرار، وإضعاف ذاكرتها القيادية، وبث الشعور بالعجز والخوف في بيئتها الاجتماعية، فضلًا عن توجيه رسائل ردع إلى من يُحتمل أن يتولوا مواقع القيادة مستقبلًا.

لكن هذه السياسة تطرح سؤالًا استراتيجيًا يتجاوز نجاح إسرائيل في اغتيال شخصية أو مجموعة من القيادات: هل يؤدي قتل القادة إلى إنهاء ظاهرة مقاومة الاحتلال التي يمثلونها، أم أن الاغتيالات قد تفضي، في بعض الظروف، إلى إعادة إنتاج القيادة والمقاومة، وتحويل المستهدفين إلى رموز تتجاوز حياتهم التنظيمية؟

ومن منظور عربي فلسطيني، تكتسب المسألة أهمية إضافية؛ لأن الاغتيال لا يُقرأ فلسطينيًا في سياق أمني مجرد، بل يرتبط بتجربة الاحتلال، وموازين القوة غير المتكافئة، والذاكرة الوطنية، ومعاني التضحية والشهادة، والصراع على شرعية مقاومة المحتل والتمثيل السياسي. ومع ذلك، لا ينبغي افتراض وجود موقف فلسطيني واحد؛ فالتقييمات تختلف بين الفصائل والتيارات السياسية والأجيال والبيئات الاجتماعية، كما تتباين بين من يرى في الاغتيالات اعتداءً على الرموز الوطنية، ومن يناقش تداعياتها على المجتمع وقدرة الفلسطينيين على حماية قياداتهم ومؤسساتهم.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل ما حققته سياسة الاغتيالات على المديين القصير والبعيد، ومدى قدرتها على القضاء على القيادات الفلسطينية، وكيف تتشكل صورة الشهيد في الوعي الفلسطيني، وما إذا كان بعض المستهدفين ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم مرشحين للاستشهاد، وصولًا إلى السؤال الأكثر جوهرية: هل تستطيع إسرائيل إنهاء القيادة الفلسطينية بالاغتيال، أم أن تعاقب الأجيال يجعل استنزاف القيادات عملية لا تضمن إنهاء القضية أو التنظيمات التي تستهدفها؟

الاغتيال سياسة إسرائيلية لإدارة الصراع

تعود سياسة الاغتيالات الإسرائيلية إلى مراحل مبكرة من الصراع، لكنها تطورت بمرور الوقت من عمليات محدودة تستهدف شخصيات بعينها إلى أداة أكثر انتظامًا ضمن منظومة العمل الأمني والعسكري الإسرائيلي. وقد اتسع نطاقها خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ثم اكتسبت أبعادًا جديدة مع تطور وسائل المراقبة والاستطلاع والطائرات المسيّرة والقدرات الاستخباراتية، وصولًا إلى استهداف قيادات سياسية وعسكرية خارج الأراضي الفلسطينية في بعض الحالات.

ولا تقتصر أهداف هذه السياسة على التخلص من قائد يُعتقد أنه مسؤول عن نشاط عسكري أو تنظيمي، بل تتعدد وظائفها، ويمكن إجمالها في ستة أهداف مترابطة:

١-**إزالة القيادات المؤثرة:** استهداف الشخصيات التي تمتلك خبرة تنظيمية أو عسكرية أو سياسية، وتؤدي دورًا محوريًا في اتخاذ القرار.

٢-**إرباك منظومة القيادة والسيطرة:** إحداث اضطراب في قنوات الاتصال والتنسيق، وفرض حالة من الحذر والارتباك على المستويات القيادية والتنظيمية.

٣-**إضعاف القدرات التنظيمية:** استنزاف الخبرات المتراكمة، وإجبار التنظيمات على استبدال قياداتها بصورة متكررة، ما قد ينعكس على مستوى الخبرة والكفاءة والتماسك.

٤-**تحقيق الردع النفسي:** توجيه رسالة إلى القيادات والكوادر بأن الوصول إليها ممكن مهما بلغت درجة السرية أو الحماية.

٥-**تلبية الاعتبارات السياسية الداخلية الإسرائيلية:** تقديم الاغتيال باعتباره إنجازًا أمنيًا وعسكريًا، وإظهار قدرة الحكومة والمؤسسة العسكرية على الوصول إلى خصومها.

٦-**التأثير في البيئة الفلسطينية:** محاولة إضعاف الثقة بالقيادات والتنظيمات، وإشاعة الاعتقاد بأن الانخراط في العمل السياسي أو التنظيمي أو العسكري يحمل مخاطر شخصية لا يمكن تجنبها.

وتكشف دراسة عن سياسة الاغتيالات خلال الانتفاضة الثانية أن منطق هذه السياسة لم يكن قائمًا على هدف واحد ثابت، وإنما تداخلت فيه الوظائف العملياتية والرسائل السياسية والحسابات الاستراتيجية، مع توسع تدريجي في نطاق الأشخاص الذين اعتُبروا أهدافًا مشروعة من وجهة النظر الإسرائيلية[1]. ومن هنا، فإن الخطأ التحليلي يتمثل في قياس نجاح هذه السياسة بعدد القيادات التي جرى اغتيالها وحده؛ فالتقييم الحقيقي ينبغي أن يتناول ما إذا كانت إسرائيل قد نجحت في تحويل الاغتيالات إلى تراجع مستدام في القدرات التنظيمية والسياسية الفلسطينية، أو أنها حققت مكاسب أمنية مؤقتة مقابل نتائج سياسية واجتماعية أكثر تعقيدًا.

ماذا حققت الاغتيالات الإسرائيلية على المدى القصير؟

على المدى القصير، لا يمكن إنكار أن الاغتيالات قد تحقق لإسرائيل نتائج أمنية وعملياتية مباشرة، ولا سيما عندما تطال شخصيات تمتلك خبرة متخصصة أو نفوذًا واسعًا أو دورًا محوريًا في إدارة التنظيم. وتتمثل أبرز هذه النتائج في الآتي:

أ- إرباك القيادة وتعطيل عملية اتخاذ القرار

يؤدي اغتيال قائد بارز إلى خلق حالة من الاضطراب داخل التنظيم المستهدف، خصوصًا عندما يكون الشخص المستهدف حلقة وصل بين المستويات السياسية والعسكرية والتنظيمية، أو يمتلك خبرة تراكمية يصعب تعويضها سريعًا. ولا يتوقف التأثير عند فقدان الشخص ذاته، بل يمتد إلى مراجعة أساليب العمل، وإعادة توزيع المسؤوليات، وتغيير قنوات الاتصال، وإعادة ترتيب الأولويات. وقد يؤدي ذلك إلى تعطيل بعض القرارات أو تأخير تنفيذها، وإضعاف قدرة التنظيم على إدارة الأزمات خلال المرحلة الأولى التي تعقب الاغتيال.

ب- إضعاف الخبرة القيادية المتراكمة

لا يمكن تعويض جميع القيادات بمجرد تعيين بديل لها؛ فالقائد الذي راكم خبرة سنوات طويلة يمتلك معرفة بالتاريخ التنظيمي، وشبكات العلاقات، وطبيعة الخصوم، وموازين القوى، والقرارات السابقة، والأخطاء التي ينبغي تجنبها. ومن ثم، فإن اغتيال القيادات ذات الخبرة قد يؤدي إلى خسارة معرفية وتنظيمية لا تظهر آثارها فورًا، لكنها قد تتراكم بمرور الوقت، خصوصًا عندما تتكرر عمليات الاستهداف قبل أن تتمكن التنظيمات من إعداد بدائل تمتلك الخبرة والقدرة على إدارة المسؤوليات.

جـ- فرض حالة من الخوف والاحتياط الأمني

تدفع الاغتيالات القيادات والكوادر إلى إعادة النظر في أنماط حركتها واتصالاتها وعلاقاتها التنظيمية، وتزيد الأعباء المرتبطة بالحماية والسرية والاحتياطات الأمنية. وقد يؤدي ذلك إلى تقليص التواصل المباشر، وإضعاف التنسيق، وخلق مسافة بين القيادة والقواعد التنظيمية. لكن هذا التأثير يحمل مفارقة؛ إذ إن الاحتياطات الأمنية قد تقلل من قدرة القيادة على إدارة التنظيم بصورة طبيعية، لكنها قد تدفع أيضًا إلى تطوير أنماط أكثر تشتتًا ولا مركزية، ما يجعل الوصول إلى جميع مستويات التنظيم أكثر تعقيدًا.

د- تحقيق مكاسب سياسية ونفسية داخل إسرائيل

[1] Taylor & Francis "Anyone Who Hurts Us": How the Logic of Israel's "Assassination Policy" Developed During the Aqsa Intifada, Terrorism and Political Violence, Volume 25, 2013 - Issue 2, PP. 224-245, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09546553.2012.657280

تمنح عمليات الاغتيال الحكومة الإسرائيلية فرصة لتقديم صورة عن استعادة المبادرة والقدرة على الرد، وإظهار أن القيادات الفلسطينية ليست بمنأى عن الاستهداف. كما يمكن أن تحقق قدرًا من الإشباع النفسي لدى قطاعات إسرائيلية تطالب بالانتقام أو باستعادة الردع، خاصة عندما يتعلق الأمر بشخصيات مرتبطة بأحداث دامية في الوعي الإسرائيلي. وهنا يتحول الاغتيال من عملية أمنية إلى رسالة سياسية داخلية، يمكن توظيفها في تعزيز صورة الحكومة باعتبارها قادرة على اتخاذ إجراءات حاسمة.

هـ- تعطيل بعض المسارات السياسية والتفاوضية

قد يؤدي اغتيال شخصية سياسية أو تنظيمية تمتلك نفوذًا في عملية التفاوض إلى إرباك الاتصالات أو إضعاف فرص التوصل إلى تفاهمات، خصوصًا إذا كان البديل أقل خبرة أو أقل قدرة على اتخاذ القرار أو لا يحظى بالثقة نفسها لدى الأطراف المعنية. غير أن هذه النتيجة قد ترتد على إسرائيل أيضًا؛ فالتخلص من شخصية تمتلك قدرة على التفاوض لا يعني بالضرورة ظهور بديل أكثر استعدادًا للتفاهم، بل قد يفتح المجال أمام قيادات أكثر تشددًا أو أقل استعدادًا لتقديم تنازلات.

و- تقليص القدرة العملياتية لبعض التنظيمات

قد يترتب على استهداف القيادات الميدانية تعطيل بعض القدرات والأنشطة، خاصة عندما تكون هذه القيادات مسؤولة عن إدارة موارد أو خبرات يصعب استبدالها سريعًا. وقد أشارت دراسة اقتصادية عن الاغتيالات الإسرائيلية خلال الانتفاضة الثانية إلى انخفاض العنف الفلسطيني الفعلي في أعقاب بعض عمليات استهداف القيادات، مع اختلاف التأثير وفق كثافة الاستهداف والسياق الذي جرت فيه العمليات[٢].

ومع ذلك، فإن تعطيل قدرة تنظيم على تنفيذ نشاط معين لا يساوي بالضرورة إنهاء التنظيم، كما أن تراجع النشاط خلال فترة محددة لا يثبت تحقق الردع طويل الأمد.

هكذا يتضح أن الاغتيالات لإسرائيل تحقق، في بعض الحالات، إرباكًا تنظيميًا، وتعطيلًا للقيادة، وخسارة للخبرة، ومكاسب سياسية ونفسية داخلية، لكنها لا تقدم بذاتها دليلًا على إنهاء التنظيمات أو القضاء على دوافع استمرار الصراع.

ماذا تحقق الاغتيالات الإسرائيلية على المدى البعيد؟

تتجاوز النتائج بعيدة المدى الخسارة المباشرة للقيادات، لتشمل تأثيرات أكثر تعقيدًا في بنية التنظيمات الفلسطينية، وفي طبيعة القيادة الجديدة، وفي الذاكرة الوطنية، وفي العلاقة بين المجتمع والفصائل.

أ- استنزاف القيادات وتآكل الخبرة التنظيمية

يمثل الاستنزاف المتكرر للقيادات أحد أهم المكاسب المحتملة لإسرائيل على المدى البعيد. فالتنظيم الذي يفقد قادته بصورة متتابعة قد يواجه صعوبة في الحفاظ على التراكم المعرفي، وتطوير رؤيته السياسية، وتنسيق علاقاته الداخلية والخارجية. وتزداد خطورة هذا الاستنزاف عندما لا يقتصر على الصف الأول، بل يمتد إلى القيادات الوسطى والكوادر المتخصصة؛ لأن هذه المستويات تمثل عادة قاعدة إعداد القيادات المستقبلية. ومن ثم، فإن استهداف الصف القيادي وحده قد لا يكون كافيًا لإحداث انهيار تنظيمي، بينما يؤدي الاستنزاف الممتد لمختلف المستويات إلى إضعاف القدرة على التجدد المؤسسي، ويجعل التنظيم أكثر عرضة للاعتماد على بدائل أقل خبرة.

ب- انتقال القيادة إلى أجيال جديدة

قد يؤدي تكرار الاغتيالات إلى تسريع عملية انتقال القيادة إلى جيل جديد لم تتشكل خبرته بالكامل، أو لم يكتسب بعد المكانة التنظيمية والقبول السياسي اللذين امتلكهما أسلافه. وقد يكون هذا الانتقال فرصة للتجديد، وإدخال أفكار وأساليب مختلفة، لكنه قد يفضي أيضًا إلى صراعات داخلية على النفوذ والشرعية، أو إلى تراجع الانضباط المؤسسي. والأهم أن الجيل الجديد قد لا يكون بالضرورة أكثر اعتدالًا أو أكثر تشددًا؛ فذلك

[2] https://www.iza.org/publications/dp/2890/the-shape-of-things-to-come-assessing-the-effectiveness-of-suicide-attacks-and-targeted-killings

يتوقف على الظروف التي تشكل وعيه السياسي، وعلى طبيعة التجربة التي عاشها، وعلى علاقته بالمجتمع وبالقيادات السابقة.

جـ- احتمالات صعود قيادات أكثر تشددًا

من النتائج غير المقصودة المحتملة للاغتيالات أن يؤدي التخلص من قائد يمتلك خبرة سياسية أو قدرة على المناورة إلى صعود شخصية أكثر تشددًا، أو أقل استعدادًا للتفاوض، أو أكثر ارتباطًا بالاعتبارات العسكرية. ولا يعني ذلك أن كل اغتيال يؤدي حتمًا إلى تشدد القيادة اللاحقة، وإنما أن عملية الاستبدال لا تضمن لإسرائيل اختيار النتيجة السياسية التي ترغب فيها. فالقيادة الجديدة تتشكل وفق موازين القوى داخل التنظيم، والظروف الميدانية، وطبيعة الصراع، والضغوط الاجتماعية والإقليمية.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة عندما يتحول القائد المغتال إلى رمز تعبوي، بينما يتولى خلفه موقع القيادة في ظروف تتسم بالغضب الشعبي والرغبة في إثبات القدرة على الاستمرار.

د- تحويل الاغتيال إلى عنصر من عناصر الذاكرة الوطنية

قد يتحول القائد المستهدف من شخصية تنظيمية مرتبطة بمرحلة محددة إلى رمز وطني يتجاوز حدود التنظيم الذي ينتمي إليه، خصوصًا إذا ارتبط اسمه بتاريخ طويل من المواجهة أو العمل السياسي أو الاجتماعي. وهنا تتغير طبيعة التأثير؛ فالاغتيال الذي استهدف إزالة شخصية من المشهد قد يفضي إلى تثبيتها في الذاكرة الجمعية، وإعادة تداول خطابها وصورها ومواقفها، وتحويل سيرتها إلى جزء من الرواية الوطنية الفلسطينية. لكن هذه النتيجة ليست تلقائية؛ فبعض الشخصيات تحظى بتقدير واسع، بينما تظل شخصيات أخرى موضع خلاف أو انقسام. كما أن تحول القائد إلى رمز لا يعني بالضرورة استمرار قدرته التنظيمية أو السياسية، ولا يضمن أن تتحول رمزيته إلى مكاسب وطنية ملموسة.

هـ- تعميق القطيعة بين الفلسطينيين وإسرائيل

يمكن أن تسهم الاغتيالات، خاصة عندما تقترن بسقوط ضحايا مدنيين أو تدمير واسع، في تعميق مشاعر الغضب والعداء، وتوسيع فجوة الثقة بين المجتمع الفلسطيني والمؤسسات الإسرائيلية. ومن منظور فلسطيني، لا تُفهم هذه العمليات دائمًا باعتبارها إجراءات أمنية تستهدف أفرادًا، بل قد تُقرأ باعتبارها امتدادًا لسياسة أوسع تستهدف الوجود الوطني والسياسي الفلسطيني. ويزداد هذا التصور عندما تتسع دائرة الاستهداف لتشمل شخصيات سياسية أو اجتماعية أو إعلامية أو أكاديمية. وبذلك قد تحقق إسرائيل هدفًا أمنيًا مباشرًا، لكنها تسهم في الوقت ذاته في ترسيخ قناعة لدى قطاعات فلسطينية بأن الصراع لا يقتصر على خلاف مع قيادة بعينها، وإنما يرتبط ببنية الاحتلال والسيطرة على الأرض والحقوق الوطنية.

و- إضعاف فرص بناء قيادة وطنية موحدة

من أخطر النتائج المحتملة لاستمرار الاغتيالات أنها قد تعرقل بناء قيادة فلسطينية قادرة على الجمع بين التمثيل السياسي والشرعية الشعبية والكفاءة المؤسسية. فغياب القيادات المؤثرة، وتعدد مراكز القرار، وتنافس الفصائل، وتراجع المؤسسات الجامعة، كلها عوامل قد تجعل المشهد الفلسطيني أكثر إنقساما، وتضعف القدرة على صياغة استراتيجية وطنية مشتركة. وهنا ينبغي التمييز بين إضعاف التنظيمات المسلحة وإضعاف المشروع الوطني الفلسطيني؛ فالأول يتعلق بقدرات تنظيمية محددة، أما الثاني فيتصل بمؤسسات التمثيل السياسي، والشرعية، والبرنامج الوطني، والقدرة على إدارة العلاقات الفلسطينية والعربية والدولية.

كيف ينظر الفلسطينيون إلى قادتهم الذين اغتالتهم إسرائيل؟

لا يمكن اختزال النظرة الفلسطينية إلى القادة الذين اغتالتهم إسرائيل في مفهوم واحد، أو افتراض أن جميع الفلسطينيين يتبنون الموقف نفسه. فهذه النظرة تتأثر بالانتماء السياسي، والموقف من الفصيل، والسيرة الشخصية للقائد، وطبيعة دوره، والظروف التي وقع فيها اغتياله.

ومع ذلك، يمكن تحديد مجموعة من الأبعاد الأساسية التي تشكل هذه النظرة.

أ- القائد المغتال رمز وطني

في الوعي الفلسطيني، قد يتحول القائد الذي يُقتل في عملية اغتيال إسرائيلية إلى رمز يتجاوز موقعه التنظيمي. فالاغتيال قد يمنحه مكانة رمزية باعتباره شخصية دفعت حياتها ثمنًا لموقفها أو دورها في الصراع. وتتجاوز هذه الرمزية الانتماء الفصائلي في بعض الحالات؛ إذ قد يتحول القائد إلى موضوع للتقدير لدى قطاعات لا تنتمي إلى تنظيمه، خاصة عندما يُنظر إليه باعتباره جزءًا من التاريخ الوطني الفلسطيني.

لكن هذه الرمزية ليست موحدة أو مطلقة؛ فقد يختلف الفلسطينيون في تقييم الدور السياسي أو العسكري للشخصية نفسها، وفي الحكم على قراراتها ومواقفها، حتى مع الاعتراف بأنها تعرضت للاغتيال.

ب- الشهيد جزء من الذاكرة الجماعية

تحتل مفردة "الشهيد" موقعًا مركزيًا في الخطاب الوطني الفلسطيني، وهي ليست مجرد وصف للوفاة، بل تحمل أبعادًا دينية ووطنية واجتماعية وعاطفية. ففي قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني، يرتبط مفهوم الشهادة بالتضحية من أجل الوطن والحرية والكرامة، وبالانتماء إلى قضية يُنظر إليها باعتبارها قضية تحرر وطني. ومن ثم، فإن اغتيال شخصية قيادية قد يؤدي إلى إعادة إدراجها في الذاكرة الجماعية، من خلال الصور والخطب والكتابات والمناسبات العامة والروايات العائلية.

ويؤدي هذا المسار إلى مفارقة مهمة: فقد تنجح إسرائيل في إنهاء الدور المادي للقائد، لكنها لا تضمن إنهاء تأثيره الرمزي، بل قد يتحول غيابه إلى عنصر من عناصر التعبئة السياسية والاجتماعية.

جـ- اختلاف النظرة باختلاف الأجيال

تختلف طريقة استقبال الأجيال الفلسطينية لسيرة القادة المغتالين، فالجيل الذي عاصر القائد قد يرتبط به من خلال الذاكرة المباشرة والتجربة الشخصية، بينما يتعرف الجيل الأصغر إليه غالبًا من خلال الروايات العائلية والإعلام والمناهج والخطاب الفصائلي والمنصات الرقمية. وقد تتعرض صورة القائد في هذه العملية لإعادة تشكيل؛ إذ تُختزل أحيانًا تجربته السياسية المعقدة في مجموعة من الصور والعبارات الرمزية، أو تتحول سيرته إلى نموذج تعبوي للأجيال اللاحقة. وهذا يعني أن الاغتيال قد لا ينهي حضور القائد في المجال العام، بل قد ينقله من مستوى القيادة المباشرة إلى مستوى الذاكرة والرمزية والتأثير الثقافي.

د- بين التقدير الوطني والمراجعة النقدية

من المهم ألا يؤدي احترام ضحايا الاغتيالات أو الاعتراف بمكانتهم لدى قطاعات فلسطينية إلى إغلاق باب التقييم النقدي لأدوارهم وقراراتهم. فالمجتمع الفلسطيني، شأنه شأن أي مجتمع يعيش صراعًا ممتدًا، يحتاج إلى الاحتفاظ بذاكرته الوطنية، وفي الوقت نفسه إلى مراجعة التجارب السياسية والتنظيمية، والتمييز بين التضحية الشخصية والنجاح الاستراتيجي.

فليس كل قائد مغتال قد حقق أهدافه السياسية، وليس كل اغتيال أدى إلى تعزيز التنظيم الذي استهدفه، كما أن المكانة الرمزية التي يكتسبها شخص بعد وفاته لا تعفي تجربته من التقييم التاريخي.

هل ينظر المستهدفون الفلسطينيون إلى أنفسهم باعتبارهم "مشروع شهيد"؟

يمثل هذا السؤال أحد أكثر جوانب سياسة الاغتيالات تعقيدًا؛ لأنه ينقل التحليل من مستوى القرار الإسرائيلي إلى مستوى الوعي الذاتي لدى الأشخاص المستهدفين، وعلاقتهم بالموت والتضحية والانتماء الوطني. والإجابة تتطلب الحذر من التعميم؛ فلا توجد قاعدة تسمح بالقول إن جميع القيادات والكوادر الفلسطينية تنظر إلى نفسها بالطريقة نفسها، أو إن كل من ينخرط في العمل السياسي أو التنظيمي أو العسكري يعتبر نفسه مشروع شهيد بالمعنى الحرفي. لكن يمكن رصد عدد من الأبعاد التي تساعد في فهم هذه الظاهرة.

أ- الوعي باحتمال الاستهداف

تدرك بعض القيادات الفلسطينية، بحكم طبيعة الصراع والتجارب السابقة، أن الانخراط في مواقع قيادية أو عسكرية قد يجعلها عرضة للاعتقال أو الاغتيال. وقد يتحول هذا الإدراك إلى جزء من تصورها لطبيعة الدور الذي تؤديه. ولا يعني الوعي بالخطر الرغبة في الموت أو السعي إليه؛ فهناك فارق بين الاستعداد النفسي لاحتمال التعرض للقتل، وبين اعتبار الموت هدفًا أو غاية في ذاته. وهذا التمييز أساسي لفهم سلوك

القيادات؛ إذ يمكن للشخص أن يدرك أن حياته معرضة للخطر، وأن يستمر في أداء دوره، مع احتفاظه بالرغبة الطبيعية في الحياة، والتمسك بالأسرة، والطموح إلى تحقيق أهداف سياسية أو وطنية قبل وفاته.

ب- الشهادة إطار ديني ووطني للمعنى

في بعض البيئات الفلسطينية، يتداخل المعنى الديني للشهادة مع المعنى الوطني للتضحية، ويصبح الاستشهاد جزءًا من اللغة التي يُعبّر بها عن الصمود والانتماء والمواجهة. وقد يوفر هذا الإطار الرمزي للأفراد وسيلة لفهم المخاطر التي يتعرضون لها، وتحويل الخوف الشخصي من الموت إلى معنى أوسع يرتبط بالهوية والواجب والتضحية. غير أن هذا التصور يختلف باختلاف الأفراد والتيارات والمرجعيات الدينية والسياسية؛ ولا يجوز افتراض أن المجتمع الفلسطيني يتبنى تفسيرًا دينيًا واحدًا للشهادة، أو أن جميع المستهدفين يتعاملون معها باعتبارها مصيرًا محتومًا.

جـ- الاعتياد على الخطر في ظل الصراع الممتد

يؤدي التعرض المستمر للاقتحامات والاعتقالات والتهديدات والاغتيالات إلى جعل احتمال الموت حاضرًا في الوعي اليومي لبعض الفلسطينيين، خصوصًا في البيئات التي تتكرر فيها المواجهات. وقد ينشأ عن ذلك نوع من التكيف النفسي مع الخطر، لا بمعنى غياب الخوف، بل بمعنى إدراك أن الخطر أصبح جزءًا من الواقع الذي يعيشونه. ومن المهم هنا عدم تحويل هذا التكيف إلى صورة رومانسية عن المجتمع الفلسطيني؛ فالحياة اليومية تحت التهديد تترك آثارًا نفسية واجتماعية عميقة، وقد تنتج الخوف والقلق والإرهاق والرغبة في الابتعاد عن المواجهة، بقدر ما قد تنتج التمسك بالهوية والصمود.

د- هل يتحول احتمال الاغتيال إلى مصدر للشرعية؟

قد تكتسب بعض الشخصيات مكانة إضافية لدى قواعدها التنظيمية عندما تصبح مستهدفة بصورة متكررة، إذ يُفسر استهدافها باعتباره مؤشرًا على تأثيرها أو على أهميتها في الصراع. لكن هذه العلاقة ليست حتمية؛ فالاستهداف الإسرائيلي لا يثبت بذاته أن الشخصية تحظى بإجماع شعبي، ولا أن دورها ناجح، ولا أن قراراتها تحظى بتأييد جميع الفلسطينيين. ومع ذلك، فإن تكرار استهداف القيادات قد يسهم في إنتاج صورة رمزية مفادها أن القيادة الفلسطينية لا تنفصل عن المخاطر التي يتعرض لها المجتمع، وهو ما قد يعزز مكانة بعض القادة لدى قطاعات من جمهورهم.

هـ- بين ثقافة التضحية والحاجة إلى حماية الحياة

من منظور عربي وفلسطيني نقدي، ينبغي التمييز بين تقدير التضحية وبين تحويل الموت إلى قيمة تتقدم على الحياة ذاتها. فالقضية الوطنية لا تحتاج إلى استنزاف الأفراد بقدر حاجتها إلى حماية المجتمع، والحفاظ على الخبرات، وبناء المؤسسات، وإنتاج قيادات تستطيع الاستمرار وتحقيق الأهداف السياسية.

إن تمجيد الشهادة بوصفها جزءًا من الذاكرة الوطنية لا ينبغي أن يحجب قيمة الحياة، أو أن يجعل خسارة القيادات والكوادر أمرًا عاديًا أو غير قابل للمراجعة. فاستمرار المشروع الوطني يتطلب أن يبقى الفلسطينيون قادرين على الحياة والتنظيم والتعلم والبناء، لا أن يُختزل مستقبلهم في تتابع الخسائر البشرية.

هل قضت سياسة الاغتيالات على القيادات الفلسطينية؟

هذا سؤال استراتيجي محوري، والإجابة المختصرة هي أن الاغتيالات لم تنجح تاريخيًا في القضاء على ظاهرة القيادة الفلسطينية أو إنهاء التنظيمات الفلسطينية بمجرد إزالة قادتها، لكنها ألحقت خسائر متفاوتة في الخبرة والقدرة التنظيمية والفاعلية السياسية والعسكرية. ويجب تفكيك هذا الحكم إلى مستويات مختلفة:

أ- القضاء على القائد نجاح مباشر ومحدد

عندما تنجح عملية الاغتيال في قتل الشخص المستهدف، تكون إسرائيل قد حققت هدفًا مباشرًا ومحددًا، هو إنهاء دوره الشخصي وإبعاده عن المشهد. لكن هذا النجاح لا يجيب عن السؤال الأهم: هل أدى غيابه إلى انهيار التنظيم؟ وهل تراجعت قدرته على العمل؟ وهل اختفت البيئة الاجتماعية والسياسية التي أنتجت هذه القيادة؟ فالفصل بين قتل القائد وإنهاء التنظيم يمثل نقطة أساسية في تقييم سياسة الاغتيالات.

ب- إضعاف القيادة الجماعية نتيجة أكثر تعقيدًا

قد يكون تأثير الاغتيالات أعمق عندما تستهدف مجموعة من القيادات خلال فترة زمنية قصيرة؛ لأن ذلك يضعف القدرة على توزيع المسؤوليات، ويقلص عدد الشخصيات القادرة على إدارة الأزمات، ويخلق منافسة على المواقع القيادية. لكن هذا التأثير يتوقف على طبيعة التنظيم، ومدى مؤسسيته، وقدرته على إعداد البدائل، ووجود قواعد اجتماعية وتنظيمية تتيح له الاستمرار.

جـ. انهيار التنظيم ليس نتيجة تلقائية

تقدم دراسات أكاديمية مقارنة نتائج مهمة في هذا الشأن، فقد توصلت بعضها، استنادًا إلى دراسة حالات عديدة من استهداف القيادات، إلى أن التنظيمات الكبيرة والقديمة، والتي تمتلك دعمًا اجتماعيًا ومرتكزات أيديولوجية قوية، تكون عادة أكثر قدرة على تحمل خسارة قادتها. كما أن استهداف القيادة لا يؤدي بالضرورة إلى انهيار التنظيم، وقد تترتب عليه نتائج عكسية في بعض الحالات[٣]. وهذه النتيجة ذات أهمية مباشرة في فهم الحالة الفلسطينية؛ لأنها تنبه إلى أن التنظيم الذي يمتلك امتدادًا اجتماعيًا، وبنية مؤسسية، وهوية سياسية واضحة، لا يعتمد بالضرورة على شخص واحد، حتى لو كان هذا الشخص يتمتع بنفوذ كبير.

د- تآكل القيادة السياسية الوطنية خطر يتجاوز التنظيمات

قد تنجح سياسة الاغتيالات في إضعاف شخصيات قيادية، لكنها لا تعالج بالضرورة أزمة التمثيل السياسي الفلسطيني، بل قد تزيدها تعقيدًا إذا تزامنت مع الانقسام الداخلي وتراجع المؤسسات الجامعة.

فالخطر الأكبر لا يتمثل فقط في فقدان قائد عسكري أو سياسي، وإنما في استمرار غياب منظومة فلسطينية قادرة على إنتاج قيادة وطنية ذات شرعية وتمثيل ومؤسسات واضحة.

ومن هنا، ينبغي ألا ينحصر النقاش في قدرة الفصائل على تعويض قادتها، بل يجب أن يتناول قدرة النظام السياسي الفلسطيني بمؤسساته المختلفة على تجديد قيادته وإعادة بناء شرعيته.

هـ- تجربة حماس مثال على الاستمرار رغم الخسائر

تقدم تجربة حركة حماس مثالًا مهمًا على التمييز بين اغتيال القيادة واستمرار التنظيم. فقد تعرضت الحركة لاغتيال عدد من أبرز قادتها، ومنهم مؤسسون وقادة سياسيون وعسكريون، لكنها لم تختفِ نتيجة ذلك، واستطاعت في مراحل مختلفة إعادة تشكيل قيادتها ومواصلة نشاطها. فقد أظهرت الحركة قدرة على التكيف مع خسارة القيادات، وأن وجود بنية تنظيمية ودعم اجتماعي وخطط للخلافة ساعدها على الاستمرار. إلا أن الاغتيالات قد تفضي إلى صعود قيادات أكثر تشددًا، بدلًا من إنتاج قيادة أكثر استعدادًا للتفاهم.

لكن استمرار التنظيم لا يعني أنه لم يتضرر؛ فالخسائر البشرية والقيادية والمادية قد تكون هائلة، وقد تتراجع قدرته على العمل وإدارة موارده واتخاذ قراراته. ولذلك فإن القول إن التنظيم يستمر لا يعني أنه يحتفظ بالقدرات نفسها التي كان يمتلكها قبل الاغتيالات.

هل "القيادات الفلسطينية لا تنفد"؟ معضلة تعاقب القيادات واستمرار الاستعداد للتضحية

تعبّر عبارة "القيادات الفلسطينية لا تنفد" عن تصور شائع في قراءة الصراع، مفاده أن اغتيال قائد لا يعني انتهاء الدور الذي كان يؤديه؛ لأن هناك كوادر أخرى يمكن أن تتولى المسؤولية، وأن استمرار الصراع ينتج أجيالًا جديدة من القيادات. وتحمل هذه العبارة قدرًا من الصحة من الناحية التنظيمية والتاريخية، لكنها تحتاج إلى تفكيك نقدي؛ لأن توافر البدائل لا يعني بالضرورة توافر بدائل متكافئة في الخبرة والقدرة والشرعية.

أ- تجدد القيادات نتيجة استمرار البيئة المنتجة لها

لا تتشكل القيادات الفلسطينية بمعزل عن البيئة السياسية والاجتماعية التي تعمل فيها؛ فهي نتاج تراكم تاريخي من التجارب الوطنية والتنظيمية، والانخراط في العمل السياسي والاجتماعي، والتعرض للاعتقال

[3] Jenna Jordan, Leadership Decapitation: Strategic Targeting of Terrorist Organizations, Stanford University Press, 2019.

والاحتلال، والتفاعل مع التحولات الداخلية والإقليمية. ومن ثم، فإن اغتيال شخصية قيادية لا يؤدي بالضرورة إلى إنهاء الظاهرة التي أنتجتها، طالما استمرت الظروف السياسية والاجتماعية التي تتيح ظهور قيادات جديدة. وهنا تكمن إحدى المعضلات الأساسية في الاستراتيجية الإسرائيلية: فقد تتمكن إسرائيل من التخلص من قيادات موجودة، لكنها لا تستطيع بالاغتيال وحده معالجة الأسباب السياسية والوطنية التي تدفع إلى إنتاج قيادات بديلة.

ب- وجود بدائل لا يعني تساويها في الكفاءة

على الرغم من إمكانية انتقال المسؤوليات إلى شخصيات جديدة، فإن القائد البديل لا يمتلك بالضرورة خبرة سلفه أو شبكاته أو قدرته على إدارة العلاقات المعقدة. فالتعاقب التنظيمي يضمن، في بعض الحالات، استمرار الحد الأدنى من العمل، لكنه لا يضمن الحفاظ على مستوى الأداء السابق. وقد تحتاج القيادة الجديدة إلى وقت طويل لإثبات شرعيتها وبناء الثقة داخل التنظيم وخارجه.

ومن ثم، فإن إسرائيل قد تحقق مكسبًا تراكميًا إذا استطاعت تحويل تعاقب الاغتيالات إلى عملية استنزاف مستمرة للخبرات القيادية، حتى إن لم تتمكن من القضاء على التنظيم ذاته.

جـ- الاستعداد لتحمل المخاطر لا يعني وجود قيادات لا تنفد

ينبغي التمييز بين استعداد بعض الأفراد لتحمل مخاطر الانخراط في العمل الوطني أو التنظيمي، وبين وجود مخزون غير محدود من القيادات القادرة على إدارة المؤسسات والعمليات والعلاقات السياسية. فالتضحية الشخصية، مهما بلغت دلالتها الرمزية، لا تعوض تلقائيًا فقدان الخبرة أو المعرفة أو القدرة على اتخاذ القرار. كما أن المجتمع الذي يخسر أعدادًا كبيرة من كوادره وقياداته يفقد موارد بشرية يصعب تعويضها بالسرعة نفسها. وبالتالي، فإن عبارة " قيادات لاتنفد" قد تصف القدرة على تجدد الأفراد، لكنها لا تثبت أن الخسائر القيادية لا تؤثر في التنظيمات أو أن الاستنزاف المتكرر عديم النتائج.

د- انتقال القيادة من جيل إلى جيل

تتمثل إحدى خصائص الصراع الفلسطيني في أن أجيالًا مختلفة عاشت تجارب سياسية وتنظيمية متعاقبة؛ فمن جيل النكبة وتأسيس الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة، إلى جيل الانتفاضة الأولى، ثم الانتفاضة الثانية، وصولًا إلى الأجيال التي تشكل وعيها في ظل الحصار والحروب المتكررة. ويعني ذلك أن الاغتيالات لا تتعامل مع جيل قيادي واحد، وإنما مع ظاهرة تتجدد عبر الزمن، وإن كانت طبيعة هذه القيادات وأولوياتها ووسائل عملها تختلف من مرحلة إلى أخرى. لكن هذا التجدد قد يحمل خطرًا آخر، يتمثل في انقطاع التواصل بين الأجيال، وفقدان الخبرة التاريخية، وتكرار الأخطاء، وتراجع القدرة على بناء رؤية سياسية طويلة الأمد.

هـ- الاستعداد للشهادة بين القناعة الفردية والظروف الاجتماعية

قد ينظر بعض الأفراد إلى احتمال الاستشهاد باعتباره تضحية مرتبطة بقناعاتهم الوطنية أو الدينية، وقد يصبح هذا التصور جزءًا من خطابهم الشخصي أو التنظيمي. إلا أن تعميم هذا الموقف على جميع الفلسطينيين، أو تصويره باعتباره سمة ثابتة للمجتمع بأكمله، يتجاهل تنوع التجربة الفلسطينية. فالفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال أو الحرب قد يتمسك بالحياة والأسرة والتعليم والعمل، ويطمح إلى مستقبل آمن، حتى وهو يدرك احتمالات الموت. ولا يوجد تناقض بين تقدير التضحية الوطنية والرغبة في الحياة.

من هنا يمكن أن نقول إن إسرائيل تواجه ظاهرة تجدد قيادي مرتبطة باستمرار الصراع، وليس قيادات لا تنفد؛ فالمجتمع الفلسطيني قادر على إنتاج قيادات جديدة، لكنه يدفع ثمنًا باهظًا كلما فقد خبراته وطاقاته البشرية، فهناك استمرار تعاقب المسؤولين الميدانيين داخل بعض وحدات حماس رغم استهداف عدد من شاغلي هذه المواقع، وهو ما يعكس قدرة على التعويض، لكنه يكشف أيضًا حجم الاستنزاف الذي تتعرض له البنية التنظيمية .

المفارقة الاستراتيجية الإسرائيلية: النجاح في اغتيال الأشخاص وصعوبة القضاء على الظاهرة

تتمثل المفارقة الأساسية في سياسة الاغتيالات في أن إسرائيل قد تنجح في تحقيق هدفها المباشر، لكنها لا تضمن تحقيق الهدف الاستراتيجي الأوسع. فقتل القائد لا يعني بالضرورة القضاء على التنظيم، والقضاء على التنظيم لا يعني تلقائيًا إنهاء القضية الوطنية التي ينتمي إليها.

ويمكن توضيح هذه المفارقة من خلال عدد من المستويات:

المستوى	المكسب الإسرائيلي المحتمل	النتيجة المقابلة المحتملة
الفردي	إزالة قائد مستهدف	تحوله إلى رمز لدى بعض أنصاره
التنظيمي	إرباك القيادة وتعطيل العمل	انتقال المسؤوليات إلى بدائل جديدة
العسكري	إضعاف بعض القدرات والخبرات	استمرار قدر من النشاط رغم الخسائر
السياسي	تقليص نفوذ شخصية مؤثرة	صعود قيادة مختلفة أو أكثر تشددًا
الاجتماعي	بث الخوف والضغط النفسي	تعميق مشاعر الغضب والعداء
الوطني	إضعاف بعض مراكز القيادة	استمرار القضية بوصفها قضية حقوق وهوية وأرض

وتوضح هذه المقارنة أن نجاح الاغتيال لا يمكن قياسه فقط بمدى دقة الوصول إلى الهدف، بل بمدى قدرته على إحداث تغيير مستدام في البيئة التي أنتجت هذا الهدف.

أ- الاغتيال لا ينتج بالضرورة ردعًا مستدامًا

قد يؤدي اغتيال قائد إلى ردع بعض الأفراد أو إرباكهم، لكنه قد يترك أثرًا معاكسًا لدى آخرين، إذا فُسر باعتباره دليلًا على أن الانخراط في الصراع لا يختلف كثيرًا عن الابتعاد عنه من حيث التعرض للمخاطر. وهنا يظهر الفرق بين الردع القائم على الخوف الفردي والردع القائم على معالجة الدوافع السياسية للصراع. فالنوع الأول قد يحقق تأثيرًا مؤقتًا، أما الثاني فيتطلب معالجة الظروف التي تجعل الصراع مستمرًا.

ب- تحول القائد إلى رمز بعد غيابه

قد يؤدي الاغتيال إلى انتقال القائد من موقع الفاعل السياسي أو التنظيمي إلى موقع الرمز التاريخي. وفي بعض الحالات، تصبح صورته وسيرته وخطاباته جزءًا من الذاكرة العامة، ويتحول غيابه إلى عنصر في التعبئة الوطنية. لكن تحويل القائد إلى رمز لا يضمن تحقيق أهدافه، ولا يعوض خسارة خبرته، ولا يضمن أن تكون القيادة التي تخلفه قادرة على مواصلة مساره.

جـ- خطر استبدال القيادات السياسية بقيادات ميدانية

قد يؤدي استهداف القيادات التي تمتلك خبرة سياسية وتفاوضية إلى اختلال التوازن داخل التنظيمات، بحيث تتراجع مكانة الشخصيات القادرة على إدارة الحوار والتفاهمات لصالح شخصيات تشكلت خبرتها في ظروف المواجهة. وهذا أحد السيناريوهات التي قد تنتج آثارًا عكسية على المصالح الإسرائيلية؛ لأن التخلص من شخصية تمتلك قدرة على التواصل أو التفاوض لا يضمن أن يكون البديل أكثر استعدادًا للتسوية.

د- صعوبة الفصل بين التنظيم والقضية

قد تستهدف إسرائيل تنظيمًا فلسطينيًا محددًا، وتنجح في إضعافه أو تفكيك جزء من بنيته، لكن ذلك لا يعني زوال المطالب الوطنية الفلسطينية المتعلقة بالاحتلال والحقوق والسيادة وتقرير المصير. فالتمييز بين القضية الوطنية والفصائل التي تعمل باسمها ضروري؛ إذ إن التنظيمات قابلة للتراجع والانقسام والتحول، بينما تستمر القضايا السياسية والاجتماعية التي ترتبط بحقوق السكان ومصالحهم.

التداعيات الفلسطينية لسياسة الاغتيالات: ما الذي لا ينبغي أن تحجبه رمزية الشهادة؟

من منظور عربي فلسطيني نقدي، لا يكفي القول إن الاغتيالات لم تنجح في القضاء على القيادات، أو إن المجتمع الفلسطيني قادر على إنتاج قيادات جديدة؛ فمثل هذه القراءة قد تقلل من حجم الخسائر الفعلية، وتحوّل الاستمرار إلى مبرر لعدم مراجعة الكلفة. وتتمثل أبرز هذه التداعيات في الآتي:

أ- خسارة العقول والخبرات الوطنية

يمثل اغتيال القادة والكوادر خسارة تتجاوز الشخص المستهدف؛ إذ قد يعني فقدان سنوات من الخبرة والمعرفة والعلاقات والتجارب المتراكمة. وفي مجتمع يعاني من الاحتلال والحصار والقيود الاقتصادية والمؤسسية، تصبح خسارة الكفاءات والقيادات أكثر تأثيرًا؛ لأن القدرة على تعويضها ليست متاحة بالقدر نفسه الذي تتوافر به إمكانية تعاقب الأفراد.

ب- إضعاف المؤسسات لصالح الأشخاص

عندما تصبح القيادة مرتبطة بشخصيات محددة، فإن اغتيالها يكشف ضعف المؤسسات التي يفترض أن تتولى توزيع المسؤوليات وضمان الاستمرارية. وهذه مشكلة فلسطينية داخلية أيضًا؛ إذ إن الاعتماد المفرط على الشخصيات التاريخية التي تتمتع بكاريزما قد يحول التنظيمات إلى كيانات شديدة الحساسية لفقدان قادتها.

ومن هنا، فإن أحد الدروس الأساسية يتمثل في ضرورة الانتقال من القيادة الشخصية إلى القيادة المؤسسية، ومن الاعتماد على الأفراد إلى بناء مؤسسات قادرة على الاستمرار والتجدد.

جـ- تعميق الانقسام الفلسطيني

قد تؤدي خسارة القيادات إلى اشتداد المنافسة بين التيارات والفصائل على المواقع والنفوذ، خاصة في ظل غياب آليات متفق عليها لإدارة انتقال السلطة والمسؤولية. وقد يستغل بعض الأطراف هذه اللحظات لتعزيز نفوذها أو توجيه الاتهامات إلى خصومها، ما يزيد من هشاشة المشهد السياسي الفلسطيني.

د- إضعاف فرص بناء استراتيجية وطنية موحدة

إن استمرار استهداف القيادات، بالتزامن مع الانقسام الفلسطيني، قد يعرقل صياغة استراتيجية وطنية قادرة على الجمع بين المسارات السياسية والدبلوماسية والقانونية والاجتماعية. وهنا لا ينبغي النظر إلى اغتيال قائد باعتباره خسارة لفصيله وحده، بل يجب التساؤل عن أثره في إمكانية بناء قيادة وطنية جامعة تستطيع إدارة القضية الفلسطينية على المستويين الداخلي والدولي.

هـ- الأثر النفسي والاجتماعي على الأسر والمجتمع

لا تقتصر آثار الاغتيالات على التنظيمات؛ فهي تمتد إلى أسر الضحايا وأطفالهم وذويهم ومجتمعاتهم المحلية. كما أن تكرار عمليات الاستهداف يولد شعورًا مستمرًا بانعدام الأمان، ويؤثر في الحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية والقدرة على التخطيط للمستقبل. ومن ثم، فإن اختزال هذه العمليات في معادلة القيادة والردع يغفل جانبًا إنسانيًا بالغ الأهمية، يتمثل في أن كل اغتيال يترك وراءه خسارة عائلية واجتماعية لا يمكن تعويضها.

و- خطر تطبيع الخسارة البشرية

من أخطر النتائج الثقافية والسياسية أن يصبح تكرار الاغتيالات أمرًا معتادًا في الوعي العام، بحيث تتحول خسارة القيادات والكوادر إلى جزء متوقع من الحياة السياسية الفلسطينية. وهنا ينبغي التمييز بين احترام الشهداء وتقدير تضحياتهم، وبين التعامل مع الخسارة البشرية باعتبارها قدرًا لا يستدعي المراجعة أو البحث عن سبل حماية الحياة واستمرار المؤسسات.

الأبعاد القانونية والدولية لسياسة الاغتيالات

لا تقتصر سياسة الاغتيالات على كونها أداة أمنية مثيرة للجدل، بل تثير أسئلة قانونية تتعلق بالحق في الحياة، والضمانات القضائية، وقواعد القانون الدولي الإنساني، ومبادئ الضرورة العسكرية والتناسب والتمييز بين المدنيين والمقاتلين.

أ- الاغتيال والإعدام خارج مظلة القضاء

تثير عمليات القتل المستهدف إشكالية قانونية عندما تنفذ خارج إطار المحاكمة والضمانات القضائية. وقد تناول تقرير للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مسألة

الاغتيالات الإسرائيلية، واعتبر أن بعض عمليات القتل المستهدف تثير إشكالية الإعدام خارج مظلة القضاء وحرمان الأشخاص من ضمانات المحاكمة العادلة[4].

ب- التمييز بين السياقات القانونية

لا يمكن إصدار حكم قانوني واحد على جميع العمليات دون دراسة ظروف كل حالة وملابساتها؛ فالقواعد القانونية تختلف باختلاف ما إذا كانت العملية تجري في سياق نزاع مسلح، أو في إطار إنفاذ القانون، كما تختلف بحسب صفة الشخص المستهدف ومشاركته المباشرة في الأعمال العدائية، وطبيعة التهديد، والظروف المحيطة بالعملية. لكن وجود نزاع مسلح لا يمنح أي طرف ترخيصًا للقتل، ولا يعفيه من الالتزام بمبادئ التمييز والتناسب واتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين.

جـ- الأثر الدولي على صورة إسرائيل

قد يؤدي اتساع نطاق الاغتيالات، خاصة عندما تتسبب في سقوط ضحايا مدنيين أو تُنفذ خارج مناطق القتال، إلى تعميق الانتقادات الدولية لإسرائيل، وإثارة أسئلة بشأن احترامها للقانون الدولي. وبذلك تصبح العملية ذات أبعاد تتجاوز هدفها الأمني المباشر؛ إذ قد تحقق مكسبًا عملياتيًا، لكنها تفرض تداعيات دبلوماسية وقانونية على إسرائيل، وتؤثر في صورتها الدولية.

تقييم نجاح سياسة الاغتيالات الإسرائيلية

من الضروري التمييز بين أربعة معايير مختلفة لنجاح، حتى لا تختلط النتائج المباشرة بالنتائج الاستراتيجية.

معيار التقييم	السؤال الأساسي	ما الذي ينبغي قياسه؟
النجاح العملياتي	هل تم الوصول إلى الهدف؟	تنفيذ العملية وإصابة الشخصية المستهدفة
النجاح التكتيكي	هل تعطلت قدرة محددة؟	أثر الاغتيال في القيادة والنشاط خلال فترة محددة
النجاح التنظيمي	هل ضعف التنظيم بصورة مستدامة؟	قدرته على التعافي والتعاقب واستمرار المؤسسات
النجاح الاستراتيجي	هل تغيرت طبيعة الصراع؟	مدى تراجع دوافعه ومصادره السياسية والاجتماعية

وتظهر أهمية هذا التمييز في أن إسرائيل قد تحقق نجاحًا عملياتيًا واضحًا، وربما نجاحًا تكتيكيًا في تعطيل بعض القدرات، دون أن تتمكن من تحقيق انهيار تنظيمي أو تغيير استراتيجي في طبيعة الصراع، فأثر استهداف القيادات يختلف وفق عمر التنظيم وحجمه وطبيعته ودرجة تماسكه وقاعدته الاجتماعية.

السيناريوهات المستقبلية لسياسة الاغتيالات

يمكن تصور خمسة سيناريوهات رئيسية لتأثير استمرار سياسة الاغتيالات على القيادات الفلسطينية:

السيناريو الأول.. الاستنزاف القيادي المتواصل: تواصل إسرائيل استهداف القيادات السياسية والعسكرية والتنظيمية، ما يؤدي إلى تراجع الخبرة المتراكمة، وإرباك انتقال المسؤوليات، وإضعاف قدرة التنظيمات على الحفاظ على مستوى الأداء السابق. نتيجته المحتملة هي استمرار التنظيمات مع تراجع بعض قدراتها، وتزايد صعوبة إدارة العمل السياسي والتنظيمي بصورة مستقرة.

السيناريو الثاني.. التعاقب القيادي والتكيف التنظيمي: تنجح التنظيمات الفلسطينية في تعويض القيادات المغتالة، مع استمرار وجود قواعد اجتماعية وتنظيمية تسمح بانتقال المسؤوليات. نتيجته المحتملة هي

[4] https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-177411.

عدم تحقيق إسرائيل هدف القضاء على التنظيمات، مع استمرار تعرضها لخسائر متكررة وتراجع بعض مستويات الكفاءة والخبرة.

السيناريو الثالث.. صعود قيادات أكثر تشددًا: يؤدي استهداف الشخصيات التي تمتلك خبرة سياسية أو تفاوضية إلى صعود قيادات جديدة تتشكل خبرتها في ظروف أكثر عنفًا واستقطابًا. نتيجته المحتملة هي زيادة صعوبة التوصل إلى تفاهمات سياسية، وتراجع فرص التسويات التي تتطلب قيادة قادرة على المناورة والتفاوض.

السيناريو الرابع.. تراجع التنظيمات دون إنهاء القضية: تؤدي الاغتيالات، بالتزامن مع الضغوط العسكرية والاقتصادية والسياسية، إلى إضعاف بعض التنظيمات بصورة كبيرة، دون أن يؤدي ذلك إلى إنهاء المطالب الوطنية الفلسطينية. نتيجته المحتملة هي فراغ قيادي وسياسي قد تستفيد منه إسرائيل مؤقتًا، لكنه قد يتحول إلى أزمة أكبر إذا لم تظهر مؤسسات تمثيلية فلسطينية قادرة على إدارة المرحلة.

السيناريو الخامس.. إعادة بناء القيادة الوطنية الفلسطينية: تدفع الخسائر المتراكمة الفلسطينيين إلى مراجعة بنية القيادة، وإعادة بناء المؤسسات، وتطوير آليات انتقال المسؤولية، وتعزيز التمثيل الوطني الجامع. نتيجته المحتملة هي تقليل أثر الاغتيالات على استمرارية العمل الوطني، والانتقال من الاعتماد على القيادات الفردية إلى منظومة مؤسسية أكثر قدرة على الاستمرار. وهذا السيناريو لا يتحقق بمجرد تعاقب القيادات، وإنما يتطلب توافقًا سياسيًا فلسطينيًا وإصلاحًا مؤسسيًا حقيقيًا.

دلالات استراتيجية من منظور عربي فلسطيني

تتجاوز أهمية سياسة الاغتيالات حدود العلاقة المباشرة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية؛ إذ ترتبط بمستقبل القضية الفلسطينية، وبأمن المنطقة، وبطبيعة الدور العربي في التعامل مع الصراع.

- **ضرورة عدم اختزال القضية الفلسطينية في القيادات والفصائل:** القضية الفلسطينية أوسع من أي تنظيم أو قائد، فهي قضية شعب وأرض وحقوق وطنية وسياسية وتاريخية. ولذلك، فإن تقييم أثر الاغتيالات ينبغي أن يركز على انعكاساتها على المجتمع الفلسطيني ومؤسساته وحقوقه، لا على مصير شخصيات بعينها فقط.
- **أهمية حماية المؤسسات والقدرات الوطنية:** لا يمكن مواجهة آثار الاستنزاف القيادي من خلال إنتاج شخصيات بديلة فحسب؛ بل يتطلب الأمر بناء مؤسسات تستطيع الاحتفاظ بالخبرة وتوزيع المسؤوليات وتطوير الكفاءات وإدارة الخلافات.
- **التمييز بين المقاومة بوصفها تعبيرًا عن قضية وطنية والوسائل المستخدمة:** من الضروري أن تحافظ القراءة العربية والفلسطينية على التمييز بين مشروعية المطالب الوطنية الفلسطينية، وبين تقييم الوسائل والأساليب والقرارات التي تتخذها التنظيمات المختلفة، فالدفاع عن الحقوق الفلسطينية لا يستلزم إغلاق باب النقد السياسي والاستراتيجي، كما أن نقد قرارات بعض الفصائل لا يعني تجاهل الاحتلال أو تبرير السياسات الإسرائيلية.
- **عدم السماح بتحويل الاغتيالات إلى أداة لتصفية التمثيل الفلسطيني:** إن إضعاف القيادات الفلسطينية قد يؤدي إلى فراغ سياسي تستفيد منه إسرائيل في إعادة تشكيل الواقع الفلسطيني، أو فرض ترتيبات تتجاوز الإرادة السياسية الفلسطينية. ومن ثم، فإن حماية حق الفلسطينيين في التمثيل السياسي المستقل تظل مسألة مركزية، لا تقل أهمية عن متابعة آثار العمليات العسكرية والأمنية.
- **إبقاء البعد الإنساني في مركز التحليل:** لا ينبغي أن تتحول القضية الفلسطينية إلى حسابات مجردة حول عدد القادة الذين اغتيلوا وعدد البدلاء الذين ظهروا؛ فالمعيار الأهم هو قدرة المجتمع الفلسطيني على البقاء والحياة والحفاظ على حقوقه ومستقبله.

الخاتمة والنتائج.. إسرائيل قد تقتل القائد، لكنها لا تضمن قتل الفكرة أو إنهاء القضية

تثبت التجربة التاريخية أن سياسة الاغتيالات الإسرائيلية قادرة على إلحاق خسائر كبيرة بالقيادات الفلسطينية، وتعطيل بعض القدرات التنظيمية والعسكرية والسياسية، وفرض حالة مستمرة من الاستنزاف

والخوف والاضطراب. لكنها لم تقدم، حتى الآن، دليلًا على أن قتل القيادات وحده كافٍ لإنهاء التنظيمات الفلسطينية أو تصفية القضية الوطنية. ومن منظور عربي فلسطيني، تكمن المفارقة في أن إسرائيل تستطيع أن تنجح في الوصول إلى الشخص الذي تستهدفه، لكنها لا تستطيع بالضرورة التحكم في النتائج السياسية والاجتماعية التي يتركها اغتياله. فقد يتحول القائد إلى رمز، وقد يخلفه قائد آخر، وقد يستمر التنظيم رغم خسائره، وقد تتراجع قدراته دون أن تتراجع المطالب الوطنية الفلسطينية.

ومع ذلك، فإن القول إن "القيادات الفلسطينية لا تنفد" لا ينبغي أن يتحول إلى خطاب يهوّن من حجم الخسائر أو يضفي على الاستنزاف البشري طابعًا حتميًا أو بطوليًا مجردًا. فالقضية الفلسطينية لا تحتاج إلى مزيد من خسارة قياداتها وكوادرها بقدر ما تحتاج إلى الحفاظ على الإنسان الفلسطيني، وصون مؤسساته، وتجديد شرعية قيادته، وتحويل التضحيات المتراكمة إلى مكاسب سياسية ووطنية قابلة للاستمرار.

والحقيقة الاستراتيجية الأعمق أن الاغتيالات قد تنجح في تصفية القيادات القائمة، لكنها لا تضمن تصفية القضية التي أنتجت تلك القيادات. وفي المقابل، فإن استمرار القضية لا يعفي الفلسطينيين من مسؤولية بناء قيادة ومؤسسات أكثر قدرة على حماية المجتمع وإدارة الصراع وتحقيق الأهداف الوطنية.

من هنا يمكن استخلاص عدد من النتائج الاستراتيجية من تحليل سياسة الاغتيالات الإسرائيلية:

- **الاغتيال يحقق هدفًا مباشرًا، لكنه لا يضمن هدفًا استراتيجيًا:** اغتيال القائد لا يعني تلقائيًا انهيار التنظيم أو انتهاء القضية التي يعمل في إطارها.
- **النتائج قصيرة المدى أكثر قابلية للقياس من النتائج بعيدة المدى:** يمكن رصد تعطيل القيادة أو فقدان الخبرة، بينما يظل أثر الاغتيال في الردع واستمرار الصراع أكثر تعقيدًا.
- **استنزاف القيادات لا يساوي القضاء على القيادة الفلسطينية:** قد تتراجع قدرات تنظيمية، لكن استمرار البيئة السياسية والاجتماعية التي تنتج القيادات يتيح ظهور بدائل جديدة.
- **التعاقب القيادي لا يعني التعويض الكامل:** القيادات الجديدة قد تضمن استمرار التنظيم، لكنها لا تعوض بالضرورة الخبرة والشبكات والعلاقات التي فقدها.
- **تحويل القادة إلى رموز أحد الآثار المحتملة للاغتيال:** لكن هذه الرمزية لا تعني بالضرورة تحقق مكاسب سياسية أو تنظيمية ملموسة.
- **لا يوجد موقف فلسطيني واحد من مفهوم الشهادة:** النظرة تتباين بين الأفراد والأجيال والتيارات السياسية والدينية، كما أن الاستعداد لتحمل المخاطر لا يعني الرغبة في الموت.
- **الاغتيالات قد تؤدي إلى نتائج عكسية:** مثل صعود قيادات أكثر تشددًا، وتعميق العداء، وتعقيد المسارات السياسية، وتوسيع الفجوة بين المجتمع الفلسطيني وإسرائيل.
- **الخطر الأكبر فلسطينيًا هو فقدان المؤسسات لا فقدان الأشخاص فقط:** غياب المؤسسات القادرة على إنتاج القيادة وتجديدها قد يجعل كل اغتيال أزمة وطنية ممتدة.
- **لا يمكن فصل سياسة الاغتيالات عن البيئة السياسية للصراع:** استمرار الاحتلال وغياب التسوية السياسية والحقوق الوطنية يوفر عوامل لاستمرار المواجهة، ولا تعالج الاغتيالات هذه الجذور.
- **استمرار القيادات لا ينبغي أن يُقاس بعدد من يخلفون من يُغتالون:** بل بقدرة المجتمع الفلسطيني على الاحتفاظ بخبراته، وبناء مؤسساته، وتطوير قيادته السياسية، وحماية مستقبله.